العثمانية (١٨٥٦ ـ ١٩١٨)، والعروبية (١٩٠٨ ـ ١٩١٤)، والقومية العربية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠). وخلص، في الجزء الاخير من الكتاب، الذي خصّص، اصلاً، لرصد نمو وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، الى انه، بعد العام ١٩٢٠، اصبحت هذه الهوية هي السمة الجامعة لعموم عرب فلسطين، خصوصاً بعدما عقدت المؤتمرات الفلسطينية الثلاثة الاولى (ص ٢٠٤ ـ ٢١٠).

هل كانت هناك نواة جغرافية لهذا الكيان؟ خصّص المؤلف الفصل الاول للاجابة عن هذا السؤال، فخلص الى انه، قبل نهاية الحرب العالمية الاولى، كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية. وتحت هيمنة السلطنة (١٥١٧ ـ ١٩١٨)، لم تكن هناك وحدة سياسية تسمّى فلسطين. وفي الحقيقة، فان هذا البلد كان يعرف باسم «الارض المقدّسة». وكانت فلسطين تنسب، أيضاً، الى سوريا الجنوبية، تلك الارض التي انبثقت منها (سوريا ولبنان وشرق الاردن، اضافة الى فلسطين). وذكّرنا المؤلف بقانون الولايات العثماني، الصادر في العام ١٨٦٤، الذي تمّ الاستناد اليه في تقسيم ممتلكات الامبراطورية العثمانية، ادارياً، الى ولايات، قُسمت، بدورها، أيضاً، الى سناجق، والاخيرة الى اقضية. وكل وحدة، من هذه الوحدات، كان يرأسها موظف رسمي مرتبط بالحكومة المركزية في اسطنبول (ص ١١).

في هذا الاطار، لخّص الكاتب ان العثمانيين انشأوا سنجقاً مستقلاً عاصمته القدس، أُلحق، مباشرة، بالباب العالي، كان يضمّ، فعلاً، الجزء الاكبر من اراضي فلسطين (شمل القدس ذاتها، اضافة الى يافا وغزة والخليل وبئر السبع)، وحوالى ثلاثة أرباع شعبها (ص ١٢). وعلى الرغم من تميّز القدس والخليل، من وجهة نظر دينية، فان ثمّة شعوراً يصاحب القارىء بغياب اشكالية، ولو خافتة، تتعدى مستوى العرض المجرّد الذي تعامل معه الكاتب، تتعلق، أساساً، بأن هذا السنجق لم يكن يحمل، يوماً، طموحات استقلال تاريخية، كما حصل للامارة الدرزية ـ الشهابية في جبل لبنان، ولا للمتصرفية القائمة على أساس هيمنة مارونية شاملة، وكان تمايزه عن نابلس والشمال الفلسطيني اصطناعياً نوعاً ما، وكان يسمّى «مستقلاً» فقط لانه كان ملحقاً مباشرة باسطنبول، اضافة الى ان شمال فلسطين (خصوصاً مدينتا عكا ونابلس) قد فصل عن ولاية دمشق وأُلحق بولاية بيروت، ذات الشأن المتعاظم.

الّا ان المؤلف رأى، بحق، انه على الرغم من التقسيمات الادارية، فان فلسطين ارتبطت، بصورة أو بأخرى، ببقية سوريا، التي قدّمت قناة هامّة لمرور مختلف الايديولوجيات، وبضمنها الايديولوجيا العروبية. كما طوّر الفلسطينيون والسوريون روابط سياسية محلية، من خلال وجودهم المشترك في البرلمان العثماني، حين كانت الوفود السورية في اسطنبول تنظّم حملات قوية لمناصرة الفلسطينيين ضد الهجرة الصهيونية الى فلسطين، ومن خلال الجمعيات السياسية العربية التي انبثقت في الاعوام الاخيرة من عهد السلطنة العثمانية (ص ١٣).

ما هي البنى الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقوم عليها سطوة النخبة الفلسطينية؟ المورد الاقتصادي هو، اجمالاً، كان بمثابة تحصيل الحاصل للمكانة الاجتماعية لهذه النخبة التي اهّلها، في فترة لاحقة، لمراكمة الملكية والثروة. ومن حسنات التحليل الواضحة، برأينا، تفسير الكاتب لهذه البنى، من خلال اصولها المحلية، لا باللجوء السطحي الى مفاهيم شكلية تطبّق، اصطناعياً، على الواقع (انظر، مثلاً، ص ٢٤ ـ ٤١).

في الفصل الثاني، حاول المؤلف تسليط الضوء على طبيعة العلاقة المعقّدة التي حكمت نمو التيار العروبي في فلسطين في مواجهة سياسة «التتريك»، التي اتبعت قبل الحرب العالمية الاولى. وعلى الرغم من ان هذا الامر لم يسفر عن «طلاق سياسي» بين المجموعتين، العربية والتركية، فانه أدّى الى تباعد الخيارات السياسية بينهما، وسرّع، بالتالي، عملية الانفصال، وانْ كانت محدودة (ص ٥٦ ـ ٦٨).

وبالطبع، لم يساهم عنصر في تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، ما بين العامين ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، بقدر ما ساهم فيها تعاظم الخطر الصهيوني (الفصل الثالث). فالهجرة اليهودية المكثّفة التي افصحت، الى حدّ بعيد، حدود المشروع الصهيوني، جعلت من ضحايا هذا المشروع مجموعة فلسطينية محدّدة الملامح، واضحة القسمات، يلفّها خطر خارجي واحد، وتجمعها، بالتالي، ارادة، ولو غير متساوية من فئة أخرى، برفع هذا